إمكانية جعل قطاع التجـارة الخارجية محـركا للنمـو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة 1998–2010

حمزة علي* ، حفيظ إلياس**

ملخص :

لطالما لعبت التجارة الخارجية على مر العصور ذلك الدور الأساسي و الفعال في نمو العديد من اقتصاديات دول العالم،حيث أشاد اقتصاديون كثر أمثال آدم سميث " Adam Smith" و دافيد ريكاردو "David Ricardo" و آخرون بأثر التبادل الدولي في خلق النمو الاقتصادي، لكن و في الكثير من الأحيان، اثبتت الدراسات التجريبية أن مستويات النمو المحققة تختلف من دولة إلى أخرى خاصة ما بين الدول النامية و الأخرى المتقدمة، و قد ارجع العديد من الاقتصادين ذلك إلى طبيعة التبادل غير المنصف الذي يربط هذه الدول، إلا أن أخرين اعتبروا أن تحقيق مستويات نمو أقل في الدول النامية مرده إلى الاختلالات الهيكلية في البنيان الاقتصادي لهذه الدول و سياسات الاقتصادية غير محكمة.

سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع قطاع التجارة الخارج قطاع المحروقات و دوره في خلق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998-2010، هذه الفترة التي تميزت بالتغير في النهج التمويلي للاقتصاد الوطني، و ذلك من سياسة اقتصادية تقشفية في اطار برامج التعديل الهيكلي إلى سياسة تهدف إلى إعادة بعث الطلب الكلي تحت اسم الإنعاش الاقتصادي و دعم النمو، و سنعتمد في ذلك على دراسة كمية لتبيان مدى ارتباط النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية في الجزائر في الفترة محل الدراسة.

***الكلمات المفتاحية** : النمو الاقتصادي،التجارة الخارجية، الاقتصاد الجزائري ،دراسة كمية*

1. مقدمة:

إن المتتبع لتطور واقع الاقتصادي العالمي يتبين له أن الانفتاح الاقتصادي و تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات لم يخدم مصالح كل الدول، و يتجسد ذلك في تباين أو تباعد -divergence – مستويات النمو الاقتصادي و الذي يعد المرآة العاكسة لدور التجارة الدولية.و في سبيل زيادة مستويات النمو الاقتصادي الحقيقي في الدول الأقل نموا كالجزائر مثلا، تسعى هذه الأخيرة و مثيلاتها من الدول إلى تفعيل تجارتها الدولية و جعلها محركا للنمو الاقتصادي عن طريق تشجيع صادراتها خارج مجال تصدير الطاقة، و ذلك محاولة منها لبناء اقتصاد صلب و قوي ينموا ذاتيا. لكن الكل يعرف أن مناخ التبادل الدولي يعرف تقلبات مستمرة، كما أنه مملوء قضايا شائكة، هذا ما يصعب الأمر

*أستاذ مساعد قسم ب بجامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، m_hamza_udl@live.com

**طالب دكتوراه بجامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، iliaseco22@hotmail.com

أمام أي دولة في اتخاذ قراراتها الاقتصادية و سياساتها التجارية هذا ما يجعلها تعمل دائما في وسط غير مؤكد قد يؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصادها.

و بالحديث عن الاقتصاد الجزائري يمكن ملاحظة أن هذا الأخير عرف هو الآخر تقلبات حادة في مستويات النمو الاقتصادي خلال البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن حيث كان لقطاع التجارة دوره في الاقتصاد،و انطلاقا مما سبق سنقوم خلال هذه الدراسةبتشخيص الموضوع بطرح التساؤل التالي:"***هل يمكن فعلا اعتبار التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1998 - 2010؟***" أين سنسلط الضوء على الإشكاليات الفرعية التالية:

– هل ارتقت الصادرات في الجزائر إلى أن تكون محددا للنمو الاقتصادي؟
– هل أثمرت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة في تفعيل دور الصادرات خارج قطاع المحروقات في خلق نمو اقتصادي حقيقي؟
– كيف يمكن برهنة الإشكالية الرئيسية عن طريق دراسة قياسية؟

و بغرضالإلمام بجوانب الموضوع اتبعنا المنهجية التالية:

القسم الثاني: نظرة عامة حول النمو الاقتصادي و التجارة الدولية
القسم الثالث: تطور النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1998- 2010.
القسم الرابع: دراسة علاقة التكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي الحقيقي و الصادرات في الجزائر خلال الفترة 1998 – 2010 ، بالاستعانة ببرنامج EVIEWS 6.0في تفريغ وتحليل البيانات

. نظرة عامة حولالنمو الاقتصادي و التجارة الدولية

1.2. تعريف و أهمية النمو الاقتصادي:

1.1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي عادة على أنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا تزايد نصيب الفرد من الدخل بعد أن يبرأ الاقتصاد من الكساد، فإن الزيادة تعتبر دورية Cyclicalو ليست مضطردة Secular ، و من ثم لا يعتبر ذلك نموا اقتصاديا. و يعبر عن النمو بنصيب الفرد من الدخل و حتى إذا زاد الدخل، فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو[41]. و يتجسد النمو الاقتصادي لبلد ما بزيادة الإنتاج طوال مرحلة طويلة من الزمن، وهذا ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة منذ أواسط القرن الثامن عشر. كما أنه

[41]:مايكل أبدجمان، 2002 ، "الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية ،ص 455

هناك ثلاث مجمعات اقتصادية تمثل زيادة النشاط الاقتصادي و زيادة النمو هي الإنتاج الصناعي، الدخل الوطني و الناتج الوطني الإجمالي[42].

أماP.A Samuelsonيعرف النمو الاقتصادي فيقول[43]: " النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج الداخلي الخامPIBأو الناتج الوطني للبلد، أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"

من خلال ما تقدم عرضه من تعاريف يمكن أن نستخلص النقاط التالية:

- الزيادة في الدخل الفرد يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو.
- يجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد أن تختفي الأسباب
- يجب أن يكون هناك تجديد دائم لعناصر الهيكل الاقتصادي لكي يتحقق النمو.

2.2.2. **أهمية النمو الاقتصادي:**

أهمية النمو الاقتصاديتكمن في كونه قاعدة غير مبالغ فيها لتحسن درجة الرفاهية الاقتصادية[44] و هذا ما تؤكده الدراسات التجريبية في هذا الميدان، حتى أنه في دولة صغيرة يوجد اختلاف في معدلات النمو بالنسبة للدخل الفردي، و استمرار هذه الوضعية يؤدي في المدى الطويل إلى فوارق نسبية كبيرة في مستويات المعيشة بين الدول، و أكد كل من دافيد رومار" (1996)و بارو"BARRO"،سالا مارتنSala-i-Martin (2003)و كذلك D.ROMERمنكيو"Mankiw"على أهمية النمو في المدى الطويل، حيث يقولD.ROMERأن :" الرفاهية المتضمنة للنمو الاقتصادي في المدى الطويل هي أرض خصبة لأي تأثيرات ممكنة للتدفقات في المدى القصير" ،و يؤكد كل

[2]:برنيه ب وسيمون .إ ،1998، "*أصول الاقتصاد الكلي*"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر، ص435

[3] : Samuelson P.A et Nordhaus W.N, 2000, *Economie,* Edition Economica 16 ème Edition, P 518.

[4] :Brian Snowdon, Howard R. Vane,2005, Modern *Macroeconomics Its Origins, Development and Current State*, Great Britain, MPG Books Ltd, Bodmin, Cornwall, PP 589-590.

منBARRO و Sala-i-Martinأن[45]:"إذا تمكنا من التعرفعلى خيارات السياسة العامة للحكومة ، حتى الصغيرة منها التي تؤثر على المدى الطويل بمعدل نمو ، فإننا يمكن أن تسهم في المزيد من التحسينات في مستويات المعيشة، كما أن النمو الاقتصادي هو جزء من الاقتصاد الكلي العالمي"

3. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

يمكن أن نلخص النظريات التي تفسر هذه الظاهرة – النمو الاقتصادي- في الجدول التالي الذي نذكر من خلاله أهم النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و الحديثة و أهم الأفكار التي جاءت بها بخصوص هذا الموضوع

الجدول (1): النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

نظريات النمو الكلاسيكية أو النمو الخارجي– exogène-	
آدم سميث " Adam Smith "	النمو يحدث عن طريق تقسيم العمل و التخصص[46]
**دافيد ريكاردو "D. Ricardo " **	– تقسيم الدخل بين فئات المؤسسة يؤثر على النمو الاقتصادي – الأرباح هي التي تضمن استدامة النمو الاقتصادي[47]
شومبيتر "Schumpeter"	– الابتكار الجديدة هي المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي – التدمير الخلاق يمنع الاحتكارات الدائمة[48]
نموذج هارود–دومار "Harod-domar" $\Delta y/y=s/v$	–كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار و الاستثمار كنسبة منPNBزاد بالتالي النمو الاقتصادي[49]

[5]:Robert J. Barro, Xavier Sala-i- Martin,1999,*Economic growth*, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England, P 05

[6]: عبد الرحمن يسري أحمد،2003، *"تطور الفكر الاقتصادي"*،الدار الجامعية، شارع زكرياء غنيم الإبراهيمية، مصر،ص270

[7] :Eric BOSSERELLE,2004, «*dynamique économique croissance -crises- cycles*», GUALINO édition,EJA-Paris, pp 90-91

[8] :Pascal Bailly*la relation de progrès technique et croissance chez Schumpeter*, PP01-02. Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr

[9] :ميشيل تودارو، تعريب:محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، 2006،*"التنمية الاقتصادية"*، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص126- 128.

نظريات النمو النيوكلاسيكية	
نموذج سولو" Solow " $y_t = A_t\left(\frac{s}{n+g+\delta}\right)^{\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)}$.	مستوى الدخل الفردي:" يرتبط إيجابيا بمستوى التكنولوجيا A_t و مستوى الادخار S و لكن عكسيا مع معدل النمو السكانيn، معدل التقدم التكنولوجي و g و معدل اهتلاك رأس المال δ "
نموذج رامسي" Ramsey " $U_s = \int_s^{\infty} u(c_t).\lambda^{-\theta(t-s)}.dt$	يبحث المسؤول أو المخطط المركزي دائما عن تعظيم الرفاهية الاجتماعية في أي فترة من الزمن حيث يستفيد الاستثمار و بالتالي الادخار من التحكيم بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك المستقبلي[50]
نموذج فون نيومان"John VonNeuman" $(1+g)AX \le BX$	المخطط يبحث عن أحسن تخصيص للموارد في إطار نمو أمثلي (أي أكبر مستوى للنمو)
نظريات النمو الحديثة (نظريات النمو الداخلي-endogène -)	
نموذجAK $Y = Ak$ $y_k = y_c = (1/\theta).(A-\delta-\rho)$	بقيمة ضعيفة من ρ و θ التي تزيد من الميل إلى الادخار، تؤدي إلى معدل نمو فردي جد مرتفع
نموذج رومر"Romer" (1960) $Y = F(K, L, A)$	نمو المعرفة –التكنولوجيا– مرتبط بنمو رأس المال، لأن رأس المال يعمق الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا، ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال لاقتصاد

[10]: Murat Yidizoglu, Murat Yidizoglu, 2007,*modélisation de la dynamique économique*, sources de la croissance économique,Université Montesquieu 4, Francne, V.4,www.yilizoglu.u-bordeaux4.fr, P85

	ككل
نموذج بارو "Barro"(1990) $Y_i = AL_i^{1-\alpha} \cdot K_i^{\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$ $g = (1/\theta).\left[\alpha A^{1/\alpha}.(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}.(1-\tau) - \delta - \rho\right]$	النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي من خلال الأثر الإيجابي على الخدمات العموميةو الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة
نموذج روبيلو $\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right) = \left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$	مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين
نموذج وازاوي لوكاس"Lucas"(1988) $\hat{y}_t = \frac{1}{\sigma}(B - \delta - \rho)$	النمو مرتبط بالخصائص المسطرة للاقتصاد و التي تتمثل في احتمال وقوع الخطر σ، تكنولوجيا التغيير B، معدل اهتلاك رأس المال البشري δو معدل تفضيل الوقت ρ يحدد حصة رأس المال البشري المكرسة للتعليم[51]
نماذج النظام المفتوح فيبروك"full brook" (2004) النمو الاقتصادي هو عملية بالغة التعقيد، حيث يوجد عوامل كثيرة غير متجانسة تتفاعل في منظومة متطورة للعلوم، الثقافة و السياسة الموروثة عن الماضي، و على المرء أن يكون واعيا بالافتراضات التي يبني من خلالها نموذج عملي و يحدد حدود النموذج	التجارة الدولية عن طريق تشجيع الصادرات و الانفتاح الاقتصادي هو أساس حدوث النمو

بعد عرضنا لأهم نظريات النمو الاقتصادي ما يمكن ملاحظته أنه أن التحليل فيما يخص هذا الموضوع رجع إلى النقطة الصفر حيث أن آدم سميث كان قد ركز على تشجيع الصادرات و دور التجارة في خلق النمو الاقتصادي منذ 200 سنة قد مضت.

4. المفاهيم و الأسس النظرية للتجارة الدولية:

1.4. مفهوم التبادل الدولي:

[11] :Stefan Bergheim, Long-run growth forecasting,2008, Library of Congress Control Number: 2008923365, Heidelberg, Germany, P 17-18

تعتبر التعاملات الدولية امتدادا للتعاملات المحلية، و في كلتا الحالتين، تحقق التجارة فوائد التخصص، فتبادل السلع و الخدمات بين الأفراد، يمكنهم التخصص في الشيء الذي يتميزون فيه، و بالمثل، فإن التبادل المحلي للسلع و الخدمات، يمكن الأقاليم المختلفة لدولة ما من التخصص بنفس الطريقة. و دوليا، فإن واردات دولة ما على سبيل المثال "الولايات المتحدة الأمريكية" المتمثلة في السلع الألمانية و اليابانية و البرازيلية، و صادراتها المتمثلة في السلع الأخرى، يقوي و يزيد من مستوى التخصص في الدول المشاركة، و هذا يمكنها من إنتاج كميات أكبر مما كانوا سينتجونه من دون تجارة و هو ما يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي في كل من هذه الدول[52].

2.4. الأسس النظرية للتجارة الدولية:

مثلما هو الحال بالنسبة للنمو الاقتصادي، فإن النظريات المفسرة للتجارة الدولية مرت بثلاث مراحل و ذلك بحكم الأوضاع التي كانت سائدة في كل حقبة زمنية

1.2.4. النظريات الكلاسيكية للتجارة الدولية:

تتمثل النظريات الكلاسيكية في كل من نظرية آدم سميث(Adam Smith)، دافيد ريكاردو(David Ricardo) (1817) و ريكاردو- ميل(Ricardo- Mill)، حيث يرى أ.سميث في نظريته الميزة المطلقة(Avantage Absolu)أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتميز فيها بميزة مطلقة. حسب هذه النظرية، الدول التي لا تتميز بميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فلا يمكنها أن تدخل ميدان التجارة الدولية، و هذا نفته نظرية دافيد ريكاردو - الميزة النسبية-(comparative Avantage)، حيثيفترض أن كل دولة يمكنها أن تتخصص في إنتاج السلع التي يمكن أن تنتجها أرخص مما يمكن أن تحصل عليها من خلال التجارة، أما النظرية الثالثة فترى أن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل صادرات و واردات كل دولة متساوية.

2.2.4. النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية:

تعتبر النظريات النيوكلاسيكية امتدادا لنظرية دافيد ريكاردو من خلال التوسع في تحليل الميزة النسبية الذي يعد المهد الذي استقت منه النظريات الحديثة تحليلاتها في مجال التجارة الدولية، و من النظريات النيوكلاسيكية نجد نظرية نفقة الاختيار للاقتصادي هابلر(Habler) (1936)، حيث يرى أن الدولة التي تتمتع بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج سلعة معينة تتمتع بميزة نسبية في مجال إنتاج هذه السلعة بينما تتأخر في إنتاج سلعة أخرى.أما نظرية هكشر- أولين(Heckscher- Oline)فترى أن الدولة تصدر السلع التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر العمل في هذه الدولة بوفرة نسبية و سعر منخفض نسبيا أيضا و تستورد السلعة التي يتطلب إنتاجها الاستخدام الكثيف لعنصر

[12] :مورد خاي كريانين، ، تعريب كل من: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، 2007، *"الاقتصاد الدولي مدخل السياسات"*، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص25-ص26

الإنتاج النادر نسبيا و الذي سعره مرتفع نسبا في البلد المستورد لكن سرعان ما انتقدت هذه النظرية بعد ما اثبت اختبار ليونتياف(W. Leontief) (1951)الذي قام للاقتصاد الأمريكي عكس ما أتت به هذه النظرية.

بعد ذلك بدأت تظهر توجهات جديدة في تحليل التجارة الدولية تمثلت في نظرية الفارق التكنولوجي لبوسنر(Posner) (1961)ونظرية دورة حياة المنتج لفرنون(R.Vernon)نظرية الفرقالتكنولوجي فتنص على أن محدد التجارة الدولية يتمثل في الفارق التكنولوجي، أما فرنون فيرى أن دورة حياة المنتج يمر بثلاث مراحل، مرحلة المنتج الجديد، مرحلة المنتج الناضج و أخيرا مرحلة المنتج النمطي حيث تستفيد الشركة و البلد المصنع لهذا المنتج من الاحتكار الظرفي لتكنولوجيا إنتاج هذا المنتج.

3.2.4. النظريات الحديثة للتجارة الدولية:

من النظريات الحديثة التي تفسر التجارة الدولية نجد النموذج العام للمنافسة الاحتكارية الذي قام به الاقتصاديان أوبتسفالد(Obstfeld)و كروقمان(Krugman)(1996)،حيث يمكن تلخيص هذا النموذج في الشكل التالي:

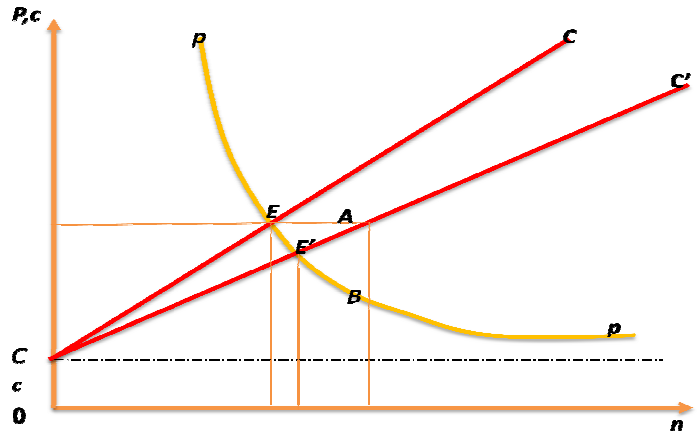

الشكل (1): التوازن في النموذج العام للمنافسة الاحتكارية

أول أثر للانفتاح في المدى القصير هو تضاعف حجم السوق و عدد المؤسسات، و يتمثل ذلك في الشكل بالانتقال من النقطة E إلى النقطة A ، حيث أن رد فعل المؤسسات التي هي أمام هذه الزيادة في المنافسة يبدأ من خلال أثر المنافسة الشديدة الذي يؤدي إلى انخفاض في الأسعار و تقلص الهوامش، أي الانتقال من الوضع A إلى الوضع B ، لكن الوضع B لا يمكن أن يكون وضع توازن في المدى الطويل، ذلك لأن المؤسسات تحقق خسارة في هذه الظروف أين تكون الأسعار أقل من التكلفة المتوسطة، و هنا يتوجب تغيير هيكل السوق عن طريق عن طريق الانفتاح التي تؤدي إلى تخفيض عدد المؤسسات الناشطة، حيث يكون هذا الوضع عند النقطة E' ؛هذه النقطة التي يمكن الوصول إليها عن

طريق إغلاق بعض الوحدات الإنتاجية لهذا الفرع، و هذا يؤدي بالمؤسسات إلى التركيز على المنافسة الناتجة عن الانفتاح عن طريق تقوية الفرع[53].

و من النماذج التي تحدد حجم التبادلات الذي يمكن أن تقوم بين دولتين، هنالك نسق جديد من التحليل يأخذ بعن الاعتبار البعد الجغرافي و يتمثل هذا النموذج بمعادلة الجاذبية، و رغم المشاكل التي تعرضت لها الدراسات لإيجاد صيغة معادلة الجاذبية، و المتمثلة في بيانات الأسعار التي تخلق مشكل معقد، يتمثل في درجة توفر المعلومات و التحديدات القياسية إلا أنها أجمعت على الصيغة التالية:

$$X_{ij} = f(Y_i, Y_j, d_{ij})$$
$$\ln X_{ij} = \alpha + \beta_1 \ln Y_i + \beta_2 \ln Y_j + \beta_3 \ln d_{ij} \quad \text{.....(1)}$$

X_{ij} : تمثل الحجم المستورد من قبل البلد j من البلد i،و هي عبارة عن دالة واردات و هيأيضا دالة طلب على السلع المنتجة في البلد i من قبل المستهلكين الموجودين في البلد j

Y_i : الناتج الداخلي الخام للبلد i .

Y_j : الناتج الداخلي الخام للبلد j .

d_{ij} : هي المسافة التي تفصل بين البلدين i و j و التي تحد تكاليف النقل حيث كلما كانا البلدين بعيدين عن بعضهما زادت تكاليف النقل و انخفض حجم التبادل بينهما.

و تحت فرضية اختلاف الأسعار بين البلدان و التي ترى أن البلدان المشاركة في التبادل يكون فيها السعر متعلقا إما بالبلد i أو البلد j و لكن ليس البلدين (i, j) في نفس الوقت، تطورت معادلة الجاذبية لتصبح معادلة ذات أثر ثابت و ذلك كما يلي:

$$\ln X_{ij} = \alpha + \beta_1 EMP_j + \beta_2 EXP_j + \beta_3 \ln d_{ij} \quad \text{.....(2)}$$

أين يتعرض كل بلد لأثر معين من خلال متغيرات الصادرات EXP و الواردات EMP ، و في سنة 2003قام الاقتصادي " فينسترا-Feenstra" بإعطاء وصف مدقق في هذا المجال، كما قام كل من أندرسون و وينكوب (Anderson & Van wincoop) (2003-2004) بتفسير الأثر الثابت للتجارة الثنائية من خلال معادلة الجاذبية التالية:

[13] :Jean- Louis Mucchielli, Thierry Mayer,2005 , *Economie internationale*, Dalloz, France., P 195- P196.

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}\pi}{\pi_i P_j}\right)^{1-\sigma} \quad \text{.....(01)}$$

$$P_j^{1-\sigma} = \sum_i \pi_i^{\sigma-1}\theta_j t_{ij}^{1-\sigma} \forall j$$

$$\pi_i^{1-\sigma} = \sum_j P_j^{\sigma-1}\theta_j t_{ij}^{1-\sigma}$$

حيث Y_i و Y_j يعبران عن مستوى الناتج الداخلي الخام للدولتين، Y_w هو الناتج الداخلي الخام العالمي، θ_i جزء من الدخل الدولة i، t_{ij} تمثل التكاليف المتعلقة بالتجارة من الدولة i إلى الدولة j حيث $t_{ij} \phi 1$، مع تماثل تكاليف التجارة $t_{ij} = t_{ji}$ ، كما أن $\pi_i = P_i$، و بالتالي تصبح المعادلة رقم (01) – و التي تلخص متوسط تواصل التجارة بين دولة ما كل مثيلاتها من الدول– من الشكل التالي[54]:

$$X_{ij} = \frac{Y_i Y_j}{Y_w}\left(\frac{t_{ij}}{P_i P_j}\right)^{1-\sigma} \quad \text{.....(3)}$$

4. تطور النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1998- 2010

سنقوم في هذا المحور بعرض وصفي موجز لتطور كل من التجارة الخارجية الجزائرية و النمو الاقتصادي و ذلك من خلال تحليل كمي لتطور قيم كل من النمو الاقتصادي و الناتج الداخلي الخام PIB و بنية الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة

الجدول(2):تطور معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي و نسب الصادرات في الجزائر خلال الفترة*1998*–2010

الوحدة: مليار دولار

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	
67,0167	63,7204	59,8467	56,8637	55,1427	53,6106	51,9482	**PIB**
5,200	6,900	4.700	2,700	2,150	3,200	5,101	**TCr**
32,21	24,469	18,7	19,091	21,684	12,318	10,143	**X**

[14]: Cindy Duc,2008 . Emmanuelle Lavallée&Jean-MacrSiroën, Revue de : *ECONOMIE INTERNATIONALE*, La Documentation Française, Paris, N° 113,P 99

31,55	23,992	18,109	18,531	21,061	11,91	9,774	**Xh**
0,66	0,477	0,591	0,56	0,623	0,408	0,369	**Xh.h**

2010	**2009**	**2008**	**2007**	**2006**	**2005**
86,8899	78,9057	75,229	73,5198	71,4827	69,9103
3,916	2,113	3,00	3,00	2,00	5,100
57,513	45,477	79,12	60,59	54,472	46,372
55,987	44,411	77,192	59,605	53,608	45,588
1,526	1,066	1,928	0,985	1,134	0,784

Source:http://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie

1.4. تحليل تطور النمو الاقتصادي و تجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة1998 - 2010

نلاحظ من الجدول أن قيمة الناتج الداخلي الخام هي في تصاعد مستمر و ذلك ابتداء من قيمة 51,9482مليار دولار سنة 1998 إلى 79,12مليار دولار سنة 2008،لتنخفض سنة 2009 إلى قيمة 45,477مليارد‌ولار ثم تعاود الارتفاع لتبلغ سنة2010ما قيمته57,513مليارد‌ولار بزيادة تقدر بـ 12,066 مليار دولار، لكن هذا الزيادة في الناتج الداخلي تتم بشكل عشوائي و ما تبينه معدلات النمو الاقتصادي؛ فنلاحظ أن معدل النمو متذبذب و كثير التقلب حيث نلاحظ أن معدل النمو قد انتقل من 2,7%سنة2001 إلى 6,9%سنة 2003 ليصل إلى نسبة 2,133% سنة 2009 و 3,916 سنة 2008 ، فما يمكن ملاحظته أن معدلات النمو شديدة التقلب و هذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي و ما يبرر ذلك، هو اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بنسبة 98%من نسبة الصادرات و حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام؛ و بالتالي فإن تغير أسعار البترول له دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الخام من عدمه

في السنوات الأخيرة الماضية شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا كبيرا مقارنة بالعشرية الماضية و يعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع عائدات قطاع البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية مثلما حدث سنة 2003-2004و سنة 2007 إضافة إلى الإصلاحات التي خصت بها الدولة قطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري و هذا ما أعطا نوعا ما صلاحيات أكبر للمصدرين المحليين لممارسة نشاطاتهم بأكثر حرية مما سبق ، و ما يمكننا ملاحظته من خلال تتبعنا لقيم الجدول، هو أن قيمة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 10,143 مليار دولار سنة 1998 إلى غاية 57,513مليار دولار سنة 2010، أي أنها تضاعفت تقريبا ست مرات. ما عدا سنة2001أين انخفضت الصادرات

بمقدار2,593مليار دولار عن السنة التي سبقتها و يمكن ارجاع ذلك للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي الناتجة عن أزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، و لكن المشكل المطروح في نمو الصادرات الجزائرية؛هل أنها تنمو نموا متوازنا أم أنها تنموا بشكل غير متوازن؟ و للتحقق من ذلك سنقوم بتحليل تطور بنية الصادرات:

نلاحظ من الجدول أن قطاع الصادرات و بدون منافس يمثل القطاع الرئيسي الذي تتأتى بواسطته الإيرادات المالية من خلال تصدير مختلف منتجاته النفطية المتمثلة أساسا في البترول و الغار،حيث ما ميز تركيبة الصادرات الجزائرية بقاء قطاع المحروقات مسيطرا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا و ذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى الابتعاد عن الاقتصاد الريعي و عدم الارتكاز عليه كمورد أساسي ، و ذلك ما يعكسه بقاء القطاعات التصديرية الأخرى ضعيفة جدا إذ لم تتجاوز إلى حد الساعة 2.5% من مجموع الصادرات وكان باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كزراعة و الصناعة و الخدمات ، السياحة ... الخ غير موجودة فعوض أن تكون هذه القطاعات منتجة أصبحت مستهلكة.

2.4. التقييم الإصلاحات القانونية لنشاط التجاري في الجزائر:

تنعكس فعالية الإصلاحات التي أنجزت في مجال التجارة الخارجية في تطور التعريفة الجمركية حيث أن عددها و قيمها و نسبها تضاءلت بشكل كبير منذ سنة 1992 حيث انتقلت من 19 إلى 7نسب و من 120%إلى 60% من حيث النسبة القصوى، ثم تسارعت وتيرة هذه التخفيضات لتصل إلى 50% سنة 1996 ثم 45% سنة 1997 ثم 40% سنة 2001 .

يتكون نظام التعريفة الجمركية في الوقت الحالي من ثلاث نسب تم تحديدها حسب درجة تصنيع المنتوجات و هذا بالإضافة إلى الإعفاءات و التي هي كالتالي: 5% للمواد الأولية و مواد التجهيز، 15% بالنسبة لمنتجات النصف مصنعة و 30% للسلع الاستهلاكية.

لم تعد هناك رسوم جمركية ذات مفعول مماثل؛ فقد تم إلغاء و بصفة تامة الحق الإضافي المؤقت في 31 ديسمبر 2005 الذي سبق إنشاؤه سنة 2001 بنسبة 60% و من جهة أخرى يكرس قانون الجمارك القيمة التعاقدية المعمول بها في اتفاق **الغات** "GATT" كطريقة وحيدة للتقييم الجمركي.

الإصلاحات المذكورة في مجال التعريفة الجمركية أدت إلى تكييف المنظومة الجمركية مع المقاييس الدولية بحيث أصبحت أداة يمكن التفاوض على أساسها في المجال ي مضت فيه الجزائر في مجال العلاقات الاقتصادية الدولة، كما أعاد الاعتبار لمقاييس المنافسة و الفعالية لاقتصادية في السوق المحلية و لهذا استعادت التعريفة الجمركية دورها كأداة للسياسة التجارية لاسيما عن طريق هيكلها بصفة تحفز النشاطات الإنتاجية و الاستثمارية.

كما تجسدت الإصلاحات المنجزة بإلغاء الموانع و القيود المفروضة على الاستيراد حيث لا يمنع استيراد أي منتوج، تم علاوة على ذلك إلغاء الإجراءات المتعلقة بالتخصيص الإداري للعملة الصعبة و تم اعتماد قابلية تصريف العملة

الوطنية في كل الصفقات التجارية و تكريس حرية التجارة و الصناعة في النصوص التشريعية السارية المفعول و ركزت السلطات على استكمال الإصلاحات التي تهدف من خلالها إلى إزالة الاحتكار على النشاطات الاقتصادية[55]

5. دراسة علاقة التكامل المتزامن بين النمو الاقتصادي الحقيقي و الصادرات في الجزائر خلال الفترة1998 – 2010

سنبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام كل من: الاختبار المعزز لديكي–فولر للجذور الأحادية (ADF)،بعد ذلك سنقوم بإجراء اختبار (Johannsen)(1995)لإيجاد عدد العلاقات التكامل المتزامن الموجودة بين متغيرات النموذج، ثم اختبار Grangerلإيجاد اتجاه العلاقات بين متغيرات النموذج* ، و الجدول التالي يبين لنا نتائج اختبارADFلمتغيرات النموذج

1.5. اختبار ADFللنمو الاقتصادي و الصادرات داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1998-2010

اختبار ADF المبين في الجدول رقم **Erreur ! Signet non défini.**(03) في الملحق أدناه، يوضح أن قيمة t-statistiqueبالنسبة لـ:PIBr هي 1.539318و1.338283-بالنسبة للمتغيرXh و 0.547822-بالنسبة لـ Xh.hو من خلال الجدول نلاحظ أن كل هذه القيم أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%. وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدوية و عدم استقرار السلاسل الزمنية و هذا ما يدفعنا إلى إعادة إجراء الاختبار عند التفاصلات الأولى لمتغيرات الدراسة.

اختبار ADFللتفاضلات الأولى المبين في الجدول رقم **Erreur ! Signet non défini.**(04)في الملحق يوضح أن قيمة t-statistique لمتغيرين PIBrو Xh أكبر من القيم الحرجة عند مستوى1%، 5%، 10%، بينما قيمة t-statistiqueللمتغير Xh.hهي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5%و ذلك بقيمة3.405231-و بالتالي نقبل الفرضية العدمية بالنسبةللمتغيرينPIBr و XHو نرفضها بالنسبة للمتغيرXh.h ، أي أن السلاسل الزمنية للمتغير Xh مستقرة من الدرجة الأولى و غير مستقرة عند هذا المستوى بالنسبة لـ PIBrو Xh .

اختبار ADFللتفاصلات الثانية المبين في الجدول رقم (05) يوضح أن قيمة t-statistiqueللمتغيرين pibr و xh أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 1%، 5%، 10%، وبالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أن السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الثانية عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%.

[15] :http: //www.mincommerce.gov.dz/arab/ ?mincom=txtcomestar

* للتوسع في منهجية التكامل المتزامن يمكن الرجوع إلى :
RegisBourbounnais, économetrie, 4 eme Edition, Paris, 2002, P57-58,PP 243

2.5. اختبارJohannsenللنمو الاقتصادي و الصادرات داخل و خارج قطاع المحروقات خلال الفترة1998-2010

1.2.5. اختبارJohannsenلـ:(PIBr) و(Xh)

اختبار Johannsenالمبين في الجدول رقم (06)في الملحقأدناه، يبين أن قيم trace λ أكبر من القيم الحرجة عند مستوى5%، و بالتالي نرفض الفرضية العدمية، أي أنه توجد هناك علاقتا تكامل متزامن بين (PIBr) و (Xh) أو بعبارة أخرى يمكن القول أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين أي أنهما لا يبتعدان كثيرا عن بعضها البعض، حيث تظهر سلوكا متشابها في المدى الطويل. و نظرا لوجود هاتين العلاقتين، لا بد من تحديد اتجاهها لمعرفة مصدر التأثير، أي هل الصادرات من قطاع المحروقات هي التي تفسر النمو الاقتصادي الحقيقي أم العكس، و إجراء اختبار سببية grangerكاف لمعرفة ذلك.

و بما أن السلسلة الزمنية الخاصة المتغير (Xh) غير مستقر من نفس الدرجة مع المتغيرين (PIBr)و(Xh.h)فانه لا يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن مع هذين المتغيرات.

2.2.5. اختبار سببية Granger للمتغيرين (PIBr) و (Xh):

حسب اختبار grangerالمبين في الجدول (07)في الملحق، القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 1 أكبر من قيمة Fالجدولية عند مستوى 5%(F=7,10424>F*=3,19) أي أن الاحتمال أصغر من 0.05(P=0,0002<P*=0,05)، و بالتالي نرفض الفرضية1التي تقول بأنصادرات قطاع المحروقات لا تسبب حسب اختبارgranger ،كما أن القيمة الإحصائية لفيشر في الفرضية 2 أكبر من F الجدولية عند مستوى5%(F= 3,54958>F*=3,19)، أي الاحتمال أصغر من0.05(P=0,0146<P=0,05)، و بالتالي نرفض أيضا الفرضية 2التي تنص على أن النمو الاقتصادي حسب اختبارgrangerلا يسبب الصادرات خارج قطاع المحروقات. و نستنتج من ذلك أن هنالك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بينصادرات قطاع المحروقات و النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر في الفترة محل الدراسة.

6. خلاصة :

- رغم الإصلاحات الاقتصادية التي خص بها الاقتصاد الجزائري في العشرية الأخيرة و التي يتجلى جزء منها في أن الدولة أرادت القيام بتنظيم قطاع التجارة الخارجية و تفعيله قصد خلق نمو اقتصادي حيقي إلا أن نتائج الدراسة التي قمنا بها قادتنا إلا الحكم بأن الاقتصاد الجزائري لا يزال يدور في حيز مغلق ألا و هو الاقتصاد الريعي، و هذا كون أن البترول و لفترة طويلة يشكل المورد الرئيسي للاقتصاد الوطني، وأن الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى حد الساعة بقيت عاجزة عن إحداث النمو الاقتصادي الحقيقي و ذلك ما قادتنا إليه النتائج الدراسة حيث أنه من خلال عدد المتغيرات و فترة الدراسة المأخوذة بعين الاعتبار أمكننا القول بأن النمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1998-2010 مفسر عن طريق صادرات قطاع المحروقات و يمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

- استغلال قطاع المحروقات كمورد رئيسي للاقتصاد الوطني بنسبة تعادل حوالي 60% من الناتج الداخلي الخام و 97% من مجموع الصادرات، حيث يمثل البترول أغلى ثروة للجزائر و أخطرها على مستقبل الاقتصاد الوطني لأنه طاقة قابلة للنضوب و من مميزاتها إبقاء الاقتصاد الوطني هشا و ضعيفا، حيث يمكن أن يقع في الداء الهولندي بسهولة و أن يتعرض للصدمات الاقتصادية مثلما حدث سنة 1986، فبوجود البترول لم تتمكن الجزائر منذ حصولها على اقتصادها السياسي و تأميم المحروقات من بناء اقتصاد صلب فكيف الحال بدونه، و هذا ما ينم عن عدم وجود استراتيجية فعالة بديلة لتلك التي تعتمد على البترول.
- ضعف أداء المؤسسات الجزائرية الذي انعكس في انحصار قدرتها على المنافسة، هذا تسبب في تراجع حصتها في السوقين المحلية و الدولية، و يمكن إرجاع ذلك أساسا إلى عدم الاستغلال الجيد لطاقاتها الإنتاجية
- نمو الاقتصاد غير الرسمي و عدم تمكن الدولة من التحكم فيه أو إدماجه في الاقتصاد الرسمي، و هذا يدل على ضعف السياسات الاقتصادية الكلية.
- تخوف الدولة من الانفتاح الاقتصادي و عدم مجازفتها بالاقتصاد الوطني، لأنها تدرك تماما مدى ضعف مؤسساتها و عدم تمكنها من المنافسة.
- عدم تمكن الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "OMC" بعد فترة طويلة من المفاوضات، و ذلك يدل على ضعف وتيرة الإصلاحات الاقتصادية و عدم القدرة على الانقياد لشروط الانضمام .
- عدم التمكن من تشكيل تكتل اقتصادي عربي، الاندماج الاقتصادي أو إنشاء منطقة عربية حرة للتبادل كما هو الحال في الدول المتقدمة، أدى إلى إضعاف التجارة الخارجية و كبح دورها الرئيسي كمحرك للنمو الاقتصادي، و إضعاف قدراتها على التفاوض في ما يخص المبادلات التجارية الدولية و التقسيم الدولي للعمل ،كما أنها لم تتمكن من استغلال أهم نقطة إيجابية لها، ألا و هو موقعها الجغرافي الذي يعد استراتيجيا للتبادل و كذا حافزا كبير لتشكيل اقتصاد حجم

هذه الأسباب مجتمعة و أخرى أجبرت الجزائر و مثيلاتها من الدول على الاعتماد على مواردها الطبيعية كقطاع المحروقات.

المراجع

المراجع العربية:

برنيه ب و سيمون إ ،1998، "***أصول الاقتصاد الكلي***"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، مصر

عبد الرحمن يسري أحمد،2003، "***تطور الفكر الاقتصادي***"،الدار الجامعية، شارع زكرياء غنيم الإبراهيمية، مصر

مايكل أبدجمان، 2002 ، "***الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة***"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية

مورد خاي كريانين، تعريب كل من: محمد إبراهيم منصور، علي مسعود عطية، 2007، "***الاقتصاد الدولي مدخل السياسات***"، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية

ميشيل تودارو، تعريب:محمد حسن حسني، محمود حامد محمود،2006، "**التنمية الاقتصادية**"، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية

المراجع الأجنبية:

- Brian Snowdon, Howard R. Vane,2005, ***Modern Macroeconomics Its Origins, Development and Current State***, Great Britain, MPG Books Ltd, Bodmin, Cornwall
- Eric BOSSERELLE, 2004, «***dynamique économique croissance –crises–cycles***», GUALINO édition,EJA-Paris
- Murat Yidizoglu, Murat Yidizoglu,2007, modélisation de la dynamique économique***,sources de la croissance économique***,Université Montesquieu 4,V.4, Francne www.yilizoglu.u-bordeaux4.fr, P85
- Pascal Bailly, ***la relation de progrès technique et croissance chez Schumpeter***, Pascal.Bailly@ac-grenoble.fr
- Robert J. Barro, Xavier Sala-i- Martin,1999, ***Economic growth***, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England
- Samuelson P.A et Nordhaus W.N, 2000, ***Economie***, Edition Economica 16 ème Edition
- Stefan Bergheim, ***Long-run growth forecasting***, 2008, Library of Congress Control Number: 2008923365, Heidelberg, Germany

الملاحق:

الملحق 1:

الجدول (1): اختبار ADF لمتغيرات النموذج

المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
Lg PIBr	1.539318	-3.568308	-2.921175	-2.598551
Lg Xh	-1.338283	-3.581152	-2.926622	-2.601424
Lg Xh.h	-0.547822	-3.581152	-2.926622	-2.601424

الجدول(2):اختبارADFللتفاضلات الأولى للمتغيرات

المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
D(Lg PIBr,1)	-0.340045	-3.568303	-2.921175	-2.598551
D(LgXh ,1)	-2.222993	-3.581152	-2.926622	-2.601424
D(Lg Xh.h,1)	-3.405231	-3.581152	-2.926622	-2.601424

الجدول (3):اختبارADFللتفاضلات الثانية للمتغيرات

المتغيرات	t-statistique	%1	%5	%10
D(Lg PIBr,2)	-6.717827	-3.571310	-2.922449	-2.599224
D(Lg Xh,2)	-6.771079	-3.581152	-2.926622	-2.601424

الجدول (4):اختبارJohannsen للمتغيرين (PIBr) **و** (Xh):

/	λ trace	%5	الخلاصة
r = 0	56,19958	15,49471	توجد علاقة تكامل متزامن
r = 1	5,649473	3,841466	توجد علاقة تكامل متزامن

الجدول (5):اختبار سببية Grangerلمتغيرات النموذج

الفرضيات	Fالإحصائية لفيشر	الاحتمال
الفرضية 1:D(lgxh,2)لا يسبب حسب اختبار grangerD(lgpibr,2)	7,10424	0,0002
الفرضية 2: D(lgpibr,2)لا يسبب حسب اختبار grangerD(lgxh,2)	3,54958	0,0146